

الادراك له تعالى زيادة كاهل القول الأول لأن
 المقدم فإثبات الصفات التلقائية يتوقف عليهما
 الفعل فأهول دليل السمي والتميز بادراك
 بأشياء صفة الإدراك له سمي ولا يجوز فيهما
 كاهل القول الثاني لأنه إنما يثبت علي قول
 بعض الظاهرية إنه تعالى لا يصف له ولا
 الصفات السبع المذكورة وهذا القول سلم
 وأصح من الأولية الادراك تشبيل حقيقة
 المدركة عند المدرك فيشاهد ما به يدرك
 تشرع فيما هو كالنتيجة لما قبله وهو الصانع
 المعنوية رابع الاقسام وهي جمع وقيل لها
 معنوية نسبة للسمع المعاني التي فرغ منها
 فقال وحيت وجب له الحياة فهو حي كما علم
 من الدين بالضرورة وثبتت بالكتاب والسنة
 بحيث لا يمكن انكاره ولا تأويله أنه تعالى حي
 وسبع ويصير ونقد عليه الاجماع وما ثبت
 من كونه تعالى عالما وقادرا اذ العالم اذا در لا
 يكون الاحياء ضرورة وحقيقة الحي هو الذي
 تكون حياته لذاته وليس ذلك لاحد من الخلق

العلم بتعلقها كافية عن اثباتها حيث لم
 يرد بها سمع ولا دل عليها فعله تعالى ودعوى
 انه لو لم يتصف بها انصق باضدادها
 فاستدلنا فان العلم لتلك الاضداد ووجب
 انصافه تعالى به في جواب ذلك **خلق** اي اختلف
 مبني على الاختلاف في دليل اثبات الصفات الثوبن
 السابقة فن اثبتها بالدليل العقلي اثبتت
 ومن اثبتها بالدليل السمي نفاها
وعند قوم صح فيه الوقف فاعل صح
 وعند متعلق بصح وضمير فيه يعود
 على الادراك وتقدير المتن وصح
 الوقف اي التوقف عن ترجيح اثبات
 الادراك ونفيه وعدم الجرم باحدها
 عند قوم من المتكلمين
 لتعارض الأدلة فلا يجوز بثبوت
 الادراك